الشرق أوسطية
سيطرة صهيونية على الوطن العربى

إعداد
د. فوزى منصور

الناشر
مؤسسة العربى
٣٠ شارع يعقوب - لاظوغلى
ت : ٣٥٤٠٧٣٥ - ٣٥٥٦٦٧٤

الشرق أوسطية

سيطرة صهيونية على الوطن العربى

الشرق أوسطية

سيطرة صهيونية على الوطن العربي

يتضمن هذا الكتيب مشروع الوثيقة التى أعدها المفكر المصرى د. فوزى منصور للجنة التحضيرية للحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل

مشروع وثيقة

للكفاح ضد السيطرة الصهيونية على الوطن العربى

اعداد فوزى منصور

(١)

دون التحديد الدقيق لطبيعة المرحلة الحالية، يصعب تبين المهام المترتبة عليها. إن تطور الاحداث فى السنوات الاخيرة، والصراع الفكرى والسياسى الدائر حولها، يقدمان الدليل على ان التحدى الحقيقى والاعظم الذى اصبح يواجه الأمة العربية اليوم هو كيف يمكن أن تعبئ قواها السليمة لكى تواجه بها المشروع الشرق أوسطى، وتوقع به الهزيمة، وتجعل من هذه المعركة التاريخية الحاسمة أساسا لإعادة التحرر والبناء. والسطور التالية تحاول فى ايجاز بيان ذلك.

(٢)

حديث الوثائق والاحداث يحسم الجدل المحتدم حول المشروع الشرق أوسطى:

لقد شغل الرأى العام فى هذه السنوات بمناقشات حامية حول المشروع الشرق أوسطى: هل تقبل البلدان العربية على هذا المشروع أو ترفضه؟ وهل تشارك فيه قبل استكمال «عملية السلام» الجارية أم تجعل هذه المشاركة مشروطة بما يسمى «تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل»؟ وهل هناك

تعارض بين المشروع الإقليمى الشرق أوسطى والمشروع القومى العربى أم أن المشروعين متكاملان؟ وما الشروط والأوضاع التى تحقق للعرب أقصى الفوائد والمزايا من المشاركة فى المشروع الشرق أوسطى.. إلخ. وكان لهذه المناقشات فائدة لاتنكر فى إطلاع الرأى العام العربى على العديد من جوانب هذا الموضوع. وعلى المواقف المتباينة للقوى الاجتماعية والسياسية والشخصيات العامة التى شاركت فى المناقشة .

لكن الواقع الحى المتصاعد الإيقاع ، المعزز بما كان خفيا من وثائق ومواقف رسمية أمريكية صهيوينة أو عربية ، كان هو الأسرع إلى حسم الكثير مما احتدم حوله الخلاف.

لقد أثبتت تطورات الأحداث وكشفت الوثائق والمواقف :

أولا : أن المشروع الشرق أوسطى ليس اقتراحا مطروحا للقبول أو الرفض ، لكنه خطة طال التحضير لها فى أروقة وأجهزة الحكم والدوائر الأمريكية والصهيونية ، وأخذت الموافقات عليها بليل من بعض مراكز اتخاذ القرار العربية، وطرحت أهم عناصرها للمناقشة من سنوات عديدة بين مجموعات منتقاة من المثقفين العرب والإسرائيليين تحت رعاية الهيئات العلمية الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف إكساب الخطة مشروعية علمية وإظهارها كما لو كانت نتيجة التوافق الموضوعى بين المصالح الإسرائيلية والعربية .

المشروع هو المحتوى الحقيقى للسلام العبرانى و هدفه النهائى، وقد بدا تنفيذه

المشروع هو المحتوى الحقيقى للسلام العبرانى وهدفه النهائى، وقد بدا تنفيذه بالفعل من زمن طويل:

ثانيا : أن تنفيذ هذا المشروع لاينتظر قيام السلام : أى سلام ، عادلا كان أو غير عادل ؛ شاملا أو غير شامل ؛ كاملا أو غير كامل ؛ وإنما بدأ التنفيذ الفعلى للعديد من عناصر المشروع، حيثما أمكن ذلك، حتى قبل أن يكشف بعض الرسميين العرب الستار عنه فى عام ١٩٩٣.

وفى مرحلة أولى بدا كما لو كان تنفيذ المشروع الشرق أوسطى موازيا للتقدم على طريق السلام: يتحقق من هذا بقدر ما يتحقق من ذاك، واستخدمت صيغة مدريد ذات المسارين المتوازيين لإثارة الالتباس حول ترتيب الأولويات .

لكن التصريحات الرسمية الإسرائيلية ، بما فى ذلك ماقدم منها كوثائق رسمية فى مؤتمر الدار البيضاء، مالبثت أن أوضحت بشكل متصاعد أن تنفيذ المشروع الشرق أوسطى شرط لتحقيق السلام (الإسرائيلى)، ثم هو الضمان لدوام السلام، بل - وأخيرا - هو المحتوى الحقيقى للسلام ! الأمر الذى يفتح المجال لتساؤل مزدوج لم يطرحه أبدا على أنفسهم دعاة المشروع من العرب : إذا كان المشروع يحقق صالح العرب كما يقولون فلماذا تحتاج إسرائيل إلى الحصول على موافقة العرب المسبقة عليه، وفى الحقيقة تنفيذ عناصر مهمة منه، قبل أن تتنازل لهم عن بعض حقوقهم ؟ وإذا كان السلام عادلا بأى معنى من

المعانى ، فلماذا تقتضى إسرائيل من العرب - وهم الطرف الأضعف بموازين القوى الحالية - تقديم الضمانات تلو الضمانات لعدم إخلالهم فى المستقبل به، وعلى رأس هذه الضمانات أن يقبلوا تكبيل أنفسهم مقدما بمشروعها الشرق أوسطى؟

وعلى مستوى الأحداث فإن الكثير من الترتيبات الاقتصادية الواردة فى اتفاقات السلام التى عقدت مع مصر ثم مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن ، والتى نفذ بعضها بالفعل ويجرى تنفيذ البعض الآخر منها ، هى عنا صر متفرقة من المشروع الشرق أوسطى الكبير لايتضح مغزاها إلا إذا وضعت بجوار بعضها البعض ، كما أن الكثير من الترتيبات الاقتصادية التى تفرضها الاتفاقيات الثنائية مع أمريكا أو مع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد هى دون أدنى شك خطوات لاغنى عنها لتنفيذ المشروع الشرق أوسطى على الوجه الذى تخطط له أمريكا وإسرائيل . وعلى المستوى الجماعى فإن مؤتمرات مثل الدار البيضاء وعمان، بما تفيض به من تطبيع ومشروعات عامة أو خاصة مشتركة مع إسرائيل ، وصفقات معلنة وغير معلنة ، واتفاقات لإنشاء مؤسسات اقتصادية إقليمية أو رسم سياسات اقتصادية مشتركة، ليست سوى الطريق الآخر والأسرع لتحقيق المشروع الشرق أوسطى ، دون انتظار لسلام شامل أو عادل .

المشروع مناهض للقومية العربية وقائم على أنقاضها

ثالثا : أن هذا المشروع ينتمى تاريخيا، لا إلى " المستجدات الدولية " و" النظام العالمى الجديد" كما يقال ، ولكن إلى محاولات الوأد المتكرر لمشروعات النهضة العربية ، بدءاً بمشروع محمد على وانتهاء بمشروع عبد الناصر والخوف الدائم من تكراره . والمشروع الشرق أوسطى هو من هذه الناحية الامتداد الطبيعى لوعد بلفور وإعلان دولة إسرائيل ، والمرحلة النهائية الأعظم أهمية على طريق إقامة دولة إسرائيل العظمى المسيطرة إقليميا .

ومشروع يجرى تصميمه بهذه الأبعاد وذلك الهدف لايمكن إلا أن يكون نقيضا للقومية العربية وقائما على أنقاضها ، بل إنه قد أصبح بالفعل الأداة المميزة لإيقاع المزيد من الفرقة بين البلدان العربية .

وقد جلس المراقبون على "حيطة" الدار البيضاء وسمعوا "زيطة" الحكام والمندوبين العرب وخلافاتهم الناشئة من التسابق على نيل الحظوة لدى إسرائيل السيد الجديد. لكن المستقبل يحمل ماهو أكثر مرارة من ذلك. فالدراسة الفاحصة للعديد من "المشروعات الإقليمية" التى تقدمت بها إسرائيل إلى مؤتمر الدار البيضاء ، وعلى رأسها مشروعات مد أنابيب المياه من تركيا إلى السعودية وبلدان الخليج وأنابيب النفط من آباره فى منطقة الخليج إلى الموانى الإسرائيلية على البحرين الأبيض والأحمر يقصد بها ، فى أحد وجوهها ،

الإيهام بوجود تناقض أصيل فى المصالح بين بلدان الصحارى العربية المتلقية للمياه النابعة من تركيا وبين سوريا والعراق صاحبتى الحقوق التاريخية على هذه المياه ، أو بين البلدان النفطية التى سوف تخرج منها خطوط النفط الجديدة وتلك التى سوف تعبرها وبين البلدان العربية الأخرى التى تمر خطوط النقل الحالية – مثل قناة السويس – فى أراضيها .

كذلك أيضا فإن التخطيط الذى يجرى تنفيذه حاليا لاستخدام الكيان الفلسطينى التابع والأردن كمعبر لإسرائيل نحو بلدان الخليج والعراق (لو نجحت محاولات ترويضه) والعكس هو فى أحد وجوهه محاولة مفضوحة لإيقاع المزيد من التناقضات بين هذه البلدان العربية وبين سوريا ولبنان .. وهكذا .

وإزاء هذه الآليات المصممة عن عمد داخل بنية المشروع الشرق أوسطى لإشعال الصراعات بين البلدان العربية يصعب أن يجد المرء الكلمات المناسبة لوصف تأكيدات بعض المسئولين فى الدول العربية وفى الجامعة العربية بوجه خاص بألا خطر هناك من المشروع الشرق أوسطى على المشروع القومى العربى وبإمكان التوفيق بين المشروعين.

المشروع غير قابل لأى تعديل جوهرى يتقدم به العرب:

رابعا : إن مشروعا له هذه الأبعاد الضاربة فى أعماق التاريخ، وجرى التحضير له منذ سنوات عديدة بدأب ومعرفة ، ويهدف حقا إلى التسوية الشاملة

التى لارجعة فيها للصراع العربى الإسرائيلى لصالح إسرائيل والقوة العتيدة التي تقف وراءها دون مراعاة لصالح العرب بل وعلى حساب كيانهم ومستقبلهم، وتحت أخذ الموافقات الصريحة أو الضمنية على خطوطه العريضة من بعض العرب المتحكمين فى رقاب العرب ، ويفرض على العرب فى لحظة تاريخية نادرة تجمعت عليهم فيها كل عوامل الوهن والهوان المتصورة ، مثل هذا المشروع لايمكن أن يكون مطروحا لمناقشة يمكن أن تخرج به عن الأهداف التى صمم من أجلها أو الآليات الرئيسية التى تخدم هذه الأهداف. وعلى الأكثر فكل مايستطيعه المفاوض العربى لو أوتى بعض الحذق والإصرار هو التغيير فى التسميات أو ترتيب الأولويات أو التوقيت أو غير ذلك من التفاصيل التي لاتغير من طبيعة المشروع.

ومن هنا فإن حجة " قبول المشروع مع العمل على تعظيم مكاسب العرب منه" هى على الأكثر حجة المستسلم الذى لايحاول رد قضاء الأعداء ولكن يسألهم اللطف فيه.

ذلك موقف، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى قيمية أو معنوية نضعها نحن فى قمة تقديراتنا ، لاتبرره حقائق الأوضاع الدولية المعاصرة ، ولا إمكانيات العمل العربى المفتوحة أمام من لاتقصر بصيرته أو همته عن تعبئتها وحسن استخدامها . لكن التعرف على هذه وتلك يتطلب أول مايتطلب النظرة الأكثر تدقيقا لآليات المشروع الشرق أوسطى ونتائجه المباشرة.

(٢)

تسمية "السوق المشتركة" تسمية مضللة تستهدف تبرير مبدأ مشاركة إسرائيل للعرب فى ملكية موارد العرب!

إن المشروع الشرق أوسطى الذى يجرى الآن فرضه على الأمة العربية مشروع نو طبيعة خاصة ، صمم بعناية لتحقيق أهداف محددة لاشأن له أولها بالتسمية التى يروج للمشروع تحتها : تسمية "السوق الشرق أوسطية"

لقد ابتدع أصحاب المشروع هذه التسمية البعيدة كل البعد عن حقيقته (ورددها وراءهم نوو الغفلة من الرسميين العرب) للتضليل بها ، على نحو ماتفعل إسرائيل بمصطلحات أخري مثل " الأمن " أو "السلام" : تعطيها مضمونا خاصا بعيدا عما يعرفه العالم تحت اسم الأمن أو السلام ، لكى تستفيد من هذه الكلمات المقبولة عالميا للتعمية على أهداف أخرى غير مقبولة هى احتكار القوة والسيطرة على الجيران .

ابتدعت إسرائيل تسمية " السوق" لكى يستقر فى أوهام العرب أن ماتسعى إليه مماثل لما يحدث فى مناطق أخرى من العالم كالسوق الأوروبية المشتركة ، وهو من ثم تطور طبيعى يستجيب لمتطلبات العصر ، ولكى تسرب فكرة خبيثة دائمة التردد فى الكتابات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية ، هى فكرة "الموارد المشتركة" التى تصبح " ملكا مشتركا لسكان الإقليم يستخدم لصالحهم

جميعا" ، مختلفة بذلك أساسا نظريا لحق غير قائم فى التدخل فى كيفية استخدام العرب لموارد بلادهم وفى مشاركتها لهم فى استغلالها تمهيدا للسيطرة عليها .

وحقيقة الأمر أن مفهوم " الأسواق المشتركة" لايحمل بأى وجه من الوجوه معنى الملكية المشتركة للموارد الذى تروج له إسرائيل بكل قواها ويسكت عليه المدافعون العرب عن مشروعها . هذا من جانب، ومن جانب آخر فمن غير المتصور أن تقبل إسرائيل الالتزام بالأساس الأول والحقيقى الذى يقوم عليه مفهوم الأسواق المشتركة ، وهو إطلاق حرية العمل ورأس المال ، لا للسلع والخدمات فقط، فى الانتقال بين البلدان الداخلة فى السوق المشتركة ، ومعاملتها فى البلد الذى تنتقل إليه على قدم المساواة مع العمل ورأس المال المحلى : لايتصور أن تقبل إسرائيل شيئا من ذلك لا فى المدى القصير ولا فى المدى الطويل لأنه يعنى الانهيار الكامل لكافة الترتيبات والأسس الاقتصادية التى تقوم عليها دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية ذات الاقتصاد المنغلق – إلا بالنسبة لمن يقدمون الخدمات العارضة- على من يعتنقون أيديولوجيتها أو يتعاطفون معها .

المشروع الشرق اوسطى مشروع من نوع خاص . فصل خصيصا كقميص أكتاف للعرب

والحقيقة المقابلة لما تقدم هى أن ماتطرحه إسرائيل هو مشروع من نوع خاص ، ولاينتمي بأية حال إلى عائلة الأسواق المشتركة . فُصِّل بعناية فائقة لكى يأخذ فى الاعتبار الأوضاع المتباينة لمختلف البلدان العربية من نواحى القرب الجغرافى من إسرائيل والوزن السكانى والموارد والثقل الاقتصادى ، والدور المحدد الذى يخصص لكل منها - بناء على هذه الأوضاع - فى خدمة اقتصاد إسرائيل ومد الجذور المغذية له فى المنطقة وإحكام سيطرتها على مواردها واتجاهات تطورها .

ولهذا السبب ، وتحقيقا لهذه الأهداف ، فإن المشروع المطروح هو مشروع ذرائعى يستخدم آليات شديدة التباين ، بدءا من التخطيط المحكم إلى إطلاق قوى السوق ومرورا بمشروعات التكامل الشديدة التنوع وفقا لظروف كل بلد وإمكانياته ، وتخدمه مؤسسات مالية وغير مالية مشتركة تسيطر عليها إسرائيل والقوى التى تقف من ورائها ، ويسانده فى المحل الأخير ، مثل كل تنظيم اقتصادى اجتماعى قائم على السيطرة والاستغلال ، تفوق إسرائيل العسكرى على كل من عداها فى المنطقة .

ماهو إذن هذا المشروع اللقيط المتعدد الأنساب الذى قضى علماء إسرائيل

وأجهزتها المختلفة سنوات طويلة فى ابتداعه وإحكامه وقدموه كمشروع "السلام الإسرائيلي" ، تماما كما بدأوا -على نحو ماأثبتت الوثائق الرسمية فيما بعد- الاستعداد فى عام ١٩٥٦ لحرب لم تقم إلا فى عام ١٩٦٧؟

إن الدراسة المتأنية للكتابات والوثائق الرسمية الإسرائيلية المتاحة، وبوجه خاص كتاب بيريز عن "الشرق الأوسط الجديد" والوثيقة الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء ، والأوراق والأبحاث العلمية التى قام عليها الكتاب والوثيقة ، وكذلك على الوثيقة المصرية الرسمية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء ، تبين أن ذلك المشروع يقوم على دعائم أربع:

شبكات البنية التحتية الإقليمية تجعل من إسرائيل المركز العصبى للنشاط الاقتصادى فى المنطقة:

أولا مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية ، مخططة بعناية فائقة لكى تجعل من إسرائيل القلب النابض والعقل المتحكم والمركز العصبى للنشاط الاقتصادى فى المنطقة ، كما تجعل من محاولة أى بلد عربى للخروج من هذا الإطار المحكم بعد التورط فيه أمرا عالى التكلفة، إن لم يكن مستحيل التنفيذ .

هذه الشبكات تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والموانى المفتوحة والمطارات المشتركة ووسائل الاتصال ، وخطوط أنابيب البترول والغاز والكهرباء وخطوط المياه ومحطات تحليتها ، وأهم من ذلك جميعا الشبكة المعلوماتية التى

تسميها وثيقة الدار البيضاء المصرية " طريق الإعلام الإقليمى العالى " وتجعل مهمتها أن تجمع معا شعوب الإقليم وأصحاب أعماله ومؤسساته من خلال إنشاء قنوات إقليمية متعددة ومترابطة لنقل الصور والأصوات والبريد الإليكترونى والمعلومات المختزنة على النحو الذى يطور الآن مثلا فى الولايات المتحدة والذى يفتح المجال واسعا للسيطرة الثقافية والمعلوماتية والمخابراتية الأجنبية القادرة على تخطى حواجز الدولة وإتاحة الفرصة للتخاطب المباشر بين مراكز التوجيه الخارجية والرأى العام المحلى والعملاء.

مشروعات التكامل الاقتصادى تطبيقات متعددة لمبدأ التبادل غير المتكافىء

ثانيا: مشروعات التكامل الاقتصادى : هذه المشروعات تأتى فى أنواع وأحجام متعددة وفقا لتنوع إمكانيات ووظائف كل بلد عربى داخل المشروع الإقليمى :

١- فهناك أولا مشروعات للتكامل الاقتصادى الشامل بين إسرائيل وبلدين عربيين تخطط لإدماجهما بالكامل، من موقع التبعية ، فى الاقتصاد الإسرائيلى هما مابُرد من فلسطين إلى قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والأردن . هذا النوع من التكامل، الذى يطلق عليه من قبيل التعمية خيار البنلوكس، يقترب كثيرا من الأشكال المعروفة بمناطق التجارة الحرة ، وإن كان يتمايز عنه بانعدام أى شكل من أشكال التكافؤ أو التقارب فى الوزن السياسى أو الاقتصادى أو

مستوى تطور القوى الإنتاجية بين إسرائيل وبين " فلسطين" والأردن، وعلى قيامه على مزيج من التخطيط المفروض من الجانب الإسرائيلى وإعمال قوى السوق، تكون مهمته استكمال الحاق الاقتصاد الفلسطيني والأردني بالاقتصاد الإسرائيلى ، وأدائهما لوظيفة المعبر، ذى الوجه العربي، للاقتصاد الإسرائيلى إلى باقى البلدان العربية وخاصة بلدان الخليج.

٣- مشروعات التكامل بين مناطق قائمة على الحدود بين إسرائيل ، وبين بلد عربى وأكثر مجاور لها . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مشروع الميناء الحر المشترك بين إيلات والعقبة ، ومشروع ريفيير! البحر الأحمر الذى يضم تجمعاً يبدأ من رأس محمد في أقصى الجنوب من الشاطىء الغربى لخليج العقبة ويمتد شمالا بطول الشاطىء ويلتف حوله ليضم - إلى جانب مصر - مناطق من إسرائيل والأردن .

لكن المشروع الأكثر دلالة على طبيعة هذا النوع من التكامل هو إقامة منطقة تسمى " أرض الأردن وحرمون" تشمل الأجزاء الشمالية من الأردن وإسرائيل والجنوبية من لبنان وسوريا، وتحويل هذه الأجزاء من قطاعات متكاملة مع الأوطان التى تتبعها ومع خطط التنمية الخاصة بها إلى "كيان اقتصادى موحد تحت إدارة مشتركة" هدفه الحقيقى هو تجاوز مشكلة إعادة هضبة الجولان وجنوب لبنان إلى أصحابهما الشرعيين والاستمرار في إدارة هذه المنطقة

ومواردها المائية وغير المائية تحت تسميات جديدة واطماع أكبر، منها أن تصبح المنطقة مركزا للنشاط الاقتصادى والصناعى، تحيط به دائرة طرفية مكونة من البلاد الأربعة المقتطعة منها: إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ، وأخرى ثالثة من البلدان الصحراوية : السعودية وبلدان الخليج ومصر وربما العراق تؤدى وظيفة الأسواق المحتجزة لمنتجاتها!

وكما يتضح من المثال الأخير فهدف هذا النوع من "التكامل" بين المناطق الحدودية التى تتوزع من سيناء جنوبا إلى غزة فالجولان وجنوب لبنان شمالا هو العودة بطريق آخر إلى المناطق التى اضطرت إسرائيل أو قد تضطر إلى الجلاء عنها وإحلال السيطرة الاقتصادية المادية والمباشرة محل الاحتلال العسكرى، والاستمرار فى استغلال الموارد وإمكانيات المناطق المحتلة سابقا على نحو أكثر استقرار وأمنا مما يمكن أن يحدث فى ظل الاحتلال العسكرى .

والأداة المفضلة لتحقيق هذا الهدف هى تحويل هذه المناطق إلى "مناطق حرة" مفتوحة تماما لرأس المال الأجنبى الذى تتخفى وراءه المصالح الصهيونية، والذى يترك الفتات لأصناف شتى من الرأسمالية المحلية والفئات الوسطى والصغرى التى تلهث وراءه ، وتكون مهمتها الأساسية لا المشاركة فى التخطيط أو الإدارة ولكن التمكين له والدفاع عن مصالحه أمام شعوبها واجهزتها الرسمية .

٣- مشروعات التكامل النوعى أو الوظيفى : يتميز هذا النوع من التكامل بالفصل بين مراحل إنتاج السلعة الواحدة أو الخدمة الواحدة أو المجموعات المتشابهة من السلع والخدمات، بحيث تختص البلدان العربية بالمراحل الأولى من الإنتاج المعتمدة على الموارد الأولية المحلية أو العمل الرخيص المنخفض التأهيل أو التكنولوجيا البدائية أو البسيطة، وتتولى إسرائيل مراحل الإنتاج الأخيرة المتميزة عادة بالعمل الأعلى تأهيلا والتكنولوجيا المتقدمة . ويلحق بذلك أعمال التخطيط والإدارة العليا وأحيانا التمويل ، وكذلك أعمال التغليف والنقل والتأمين والتسويق .

ومن قبيل ذلك (بالنسبة لمصر على سبيل المثال) إنتاج مصر للفاكهة وقيام إسرائيل بتسويقها ، أو إنتاجها للغزل والنسيج وقيام إسرائيل بأعمال الصباغة وصناعات الملابس الجاهزة وتسويقها ، أو تقديم مصر للموارد السياحية ومشروعات البنية التحتية المكلفة اللازمة لها، وقيام إسرائيل بإدارتها وتسويق خدماتها . وقد دخلت مصر بالفعل فى اتفاقات مع إسرائيل حول بعض هذه الأشكال من تقسيم العمل النوعى (تسويق الفاكهة) وتجرى المفاوضات (تحت ضغوط متعددة) للإتفاق على البعض الآخر.

ومن المعروف أن المراحل الأولى فى هذا النوع من تقسيم العمل الوظيفى لاتحصل - مهما عظمت تكلفتها الحقيقية- إلا على أقل القليل من القيمة

النهائية للسلعة أو الخدمة، بينما تختص المراحل الأخيرة بالنسبة الأعظم من هذه القيمة ، هذا فضلا عن تحكم الطرف القريب من عمليات التسويق فى إمكانيات وفرص الطرف القائم بالإنتاج الأولى . وفى الحقيقة فإن هذا النمط من تقسيم العمل هو تكرار لنمط تقسيم العمل التقليدى (أو الكولونيالى) الذى كان قائما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وعاملا مهما من عوامل تعزيز التقدم فى جانب وتكريس التخلف فى جانب آخر .

استخدام قوة السوق بشكل انتقائى يحقق اختراق إسرائيل الأسواق العربية وسيطرتها عليها:

ثالثا : استخدام قوى السوق بشكل انتقائى : يمثل الإطلاق الأعمى غير المشروط لقوى السوق فى العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة الطريق الملكى الذى يعمل بشكل آلى لتعميق الاستقطاب بين التقدم والتخلف . وأصحاب الغرض أو الجاهلون بواقع الحال الذى تكشف عنه الأرقام والدراسات العلمية هم وحدهم الذين يهونون من الفوارق الضخمة بين الاقتصاد الإسرائيلى المتقدم - رغم مابه من نواقص- تكنولوجيا وتنظيميا ، وبين اقتصاديات البلدان العربية الغارقة فى التخلف أيا كان مستوى ثرائها أو فقرها .

لكن الفارق الضخم فى التنظيم والتقدم العلمى والتكنولوجى بين إسرائيل

والبلدان العربية لايمكن أن يلغى تماما الفارق الضخم المقابل فى الموارد المادية والبشرية بين بلد كإسرائيل محدود الحجم والموارد والسكان (حوالى ٥ر٥ مليون نسمة) والبلدان العربية بمواردها المادية الهائلة وسكانها الذين يناهزون أربعين ضعف سكان إسرائيل (حوالى ٢٢٠ نسمة)، الأمر الذى يجعل من مجموع البلدان العربية لقمة يصعب ابتلاعها وهضمها من خلال آليات السوق وحدها . من هنا كانت أهمية عامل التخطيط (الذى تسانده أمريكا التى تعادى ايديولوجيا مبدأ التخطيط !) والذى يدخل بدرجات متفاوتة فى مشروعات بناء البنية الإقليمية ومختلف أنواع التكامل الإقليمى . لكن ذلك لاينفى احتفاظ آليات السوق بدورها التقليدى فى تكريس السيطرة والاستغلال . ويظهر ذلك بوجه خاص، لو أخذنا مصر كمثال ، بالإضافة إلى الآليات المتعددة التى سبق ذكرها ، فى أمرين :

(١) الضغط المكثف الذى تمارسه الولايات المتحدة والهيئات المالية الدولية على مصر ، والذى نعتبره – فى واحد من أهم وجوهه – التمهيد الضرورى للمشروع الشرق أوسطى، للأخذ بسياسات الخصخصة وحرية التجارة فى الداخل والخارج وفتح الأبواب على كافة مصاريعها لرأس المال الأجنبى ، لا فى الدخول والاستثمار فقط فى مختلف المجالات ولكن أيضا فى شراء الأصول المصرية القائمة ، فأيا كانت عيوب التخطيط والقطاع العام فى الممارسة (وهى

ليست كلها مستعصية على العلاج لو توافرت الأوضاع الملائمة) فقد كان لهما – عند حد أدنى – فضل إقامة سياج ضد محاولات السيطرة الأجنبية – وخاصة من رأس المال الصهيونى – على الاقتصاد المصرى

تصفية ماتبقى من أجهزة الدولة الوطنية:

والولايات المتحدة تستهدف من هذه الضغوط – ضمن ماتستهدف – التصفية الكاملة لما تبقى من أجهزة الدولة الوطنية التى أقيمت فى مرحلة التحرر الوطنى السابقة، أو على الأصح تصفية ماتبقى من عناصرها ، وهى تستعين لتحقيق هذا الهدف بأجزاء أخرى من هذه الأجهزة وقياداتها تشكلت فى ظل ظروف اجتماعية معينة قديمة أو حديثة، وبخلق أطر جديدة متعاونة معهاومتبنية دون تحفظ لأيديولوجيتها وأهدافها، كما تستعين بنماذج رأسمالية جديدة لاشأن لها بأى مشروع قومى، وتسعى لتسليم هذه وتلك سلطة الدولة الكاملة وقيادة المجتمع .

(٢) بخس قيمة الأصول الإنتاجية المصرية ، من موارد طبيعية ورؤوس أموال عينية راكمتها الأجيال المتعاقبة وقوة عمل بشرى ، وطرحها بأرخص الأثمان تحت أقدام رأس المال الأجنبى ، وبدون توافر القدرة على التعرف على مصدره الحقيقى والتمييز بين أنواعه المختلفة وفقا لمصالح مصر الاستراتيجية .

إن الضغوط التى تمارس على مصر لتخفيض قيمة الجنيه المصرى لا هدف

حقيقي لها إلا ذلك ، ولانتيجة إيجابية يمكن أن ترجى منها . لكن ذلك واحد فقط من الآليات المطروحة. ويدخل فى عداد هذ الآليات تعديل قوانين إيجار الأراضى الزراعية وإهدار أوجه الحماية القائمة التى توفرهاالقوانين الحالية للعمال ضد الفصل التعسفى وتخفيض الأجور ، والقضاء على ماتبقى من ضمانات ضئيلة لتوفير حد أدنى من المعيشة ، وغير ذلك مما يستهدف وضع قوة العمل المصرى - فلاحين وعمالا وفئات أخرى - بأبخس الشروط ودون أى شكل من أشكال الحماية تحت رحمة رأس المال الوافد لو شاء أن يبحث فى ربوع مصر عن فرص للتكامل المشروط مع النشاط الاقتصادى الأجنبى .

بنك اقليمى لتحميل العرب تكاليف سيطرة إسرائيل على العرب:

رابعا: إقامة مجموعة متكاملة ومتعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة:

هذه المجموعة، التى سوف يكون النفوذ الغالب فيها للعناصر الصهيونية والأجنبية المتعاونة معها، مهمتها الإشراف على تنفيذ المشروع الشرق أوسطى والإسراع به وتوفير مستلزماته . بعبارة أخرى هى مؤسسات الوصاية على الإقليم. وقد نص على بعضها ، بل وحدد مواعيد اجتماعاتها القادمة ، إعلان الدار البيضاء ، وتشمل إقامة مكتب إقليمى للسياحة ، وغرفة تجارية إقليمية ومجلس أعمال تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية ، ولجنة تسيير تضم ممثلى الحكومات، لبحث آليات المتابعة ، وسكرتارية تنفيذية لمساعدة لجنة

التسيير ، ومجموعتين يشكلهما مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى والمنتدى الاقتصادى العالمى بسويسرا لتقوية الاتصالات بين رجال الأعمال .

لكن أهم هذه المؤسسات جميعا هو البنك الإقليمى للتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الذى نص إعلان الدار البيضاء على أنه سوف يتضمن " هيئات ملائمة تتولى النهوض بالحوار حول الإصلاح الاقتصادى والتعاون الإقليمى والمساعدة الفنية والتخطيط الاقتصادى على المدى البعيد" ، لكن أهم وظائفه هي توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية الطموحة.

ويستطيع المراقب اليقظ أن يلاحظ أنه إذا كان المستفيد الأول وأحيانا الوحيد من هذه المشروعات هو إسرائيل فإنها ، بحكم طبائع الأمور، لن تتحمل إلا جزءا يسيرا من تكاليفها . فالطريق حول البحر الأبيض ، على سبيل المثال ، الذى يصل بين شرق وغرب أوروبا مارًا بشمال أفريقيا والشرق الأوسط، والذى يبلغ طوله حوالى ٨٤٠٠ كيلو مترا ، لن تتحمل إسرائيل إلا أقل من ٢٫٥٪ من مجمل تكاليف إنشائه أو تحسينه ، رغم أنها المستفيد الأول استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا منه، بينما تقع التكاليف الحقيقية على البلدان العربية وتركيا التى يمر بها .

وتتحمل البلدان العربية تكاليف مشروعات البنية التحتية بأشكال مختلفة

اقترح بعضها بالفعل ، مثل فرض الإتاوات لصالح البنك الشرق أوسطى على صادرات النفط، ومساهمات البلدان النفطية الأخرى فى رأس مال البنك ، وقروض التعمير والإنشاء التى تتعاقد عليها البلدان العربية ، بالشروط التجارية، لإقامة مشروعات البنية التحتية الإقليمية التى تمر أو تنشأ فى أراضيها ، رغم أنه لم يقدم أى دليل علمي ، لا فى الوثائق الرسمية المقدمة من إسرائيل ومصر - على سبيل المثال - إلى مؤتمر الدار البيضاء ، ولا فى الأوراق والأبحاث العلمية العالية الادعاء التى كتبت من قبل مساندة لها، على أن الإنفاق الهائل على هذه المشروعات الإقليمية الذى سوف يمول بالضرورة بالقروض هو الأكبر عائدا والأولى من إنفاق بنفس القدر على مشروعات التنمية المتوجهة إلى تطوير القوى الإنتاجية والبشرية فى داخل البلد وتحقيق التكامل الاقتصادى والتكنولوجى بين فروع الإنتاج المشتتة أو العشوائية القائمة بالفعل فيه، والقابلة للتطوير الفنى بمختلف العوائد (أو كما يقال ، الوفورات الخارجية) الاقتصادية والاجتماعية ، كما لم تقدم هذه "البحوث والدراسات العلمية الرفيعة" أى دليل على أن المشروعات التى تمر بإسرائيل أو ترتبط بها هى بالضرورة ، حتى من الناحية الاقتصادية البحتة، أفضل وأقل تكلفة، وأوفر عائدا من مشروعات أخرى بديلة للترابط العربى تنتظر التنفيذ فى الأدراج منذ سنوات عديدة ، بل ولم يخطر ببال العلماء العرب المشاركين فى هذه البحوث والدراسات

أن يناقشوا – من الناحية الفنية البحتة – هذا الجانب ولو كمجرد احتمال يقدم للرفض رغم أن ذلك ألف باء علم الاقتصاد الذى يرفعون راياته

(٤)

مستوطنات صهيونية جديدة بطول وعرض الاقتصادات العربية:

إن مشروعات التكامل الاقتصادى بأنواعها المختلفة ومشروعات البنية التحتية الإقليمية المتكاملة معها وآليات السوق الانتقائية التى تسيرها وتسير الاقتصاديات العربية فى ركابها ومؤسسات التمويل والسيطرة التى تهيمن عليها ، هى فى الواقع كما قال اقتصادى مصرى بارز المستوطنات الصهيونية الجديدة التى تنثرها إسرائيل على طول الوطن العربى وعرضه ، تأتى – شأنها فى ذلك شأن المستوطنات القديمة فى أرض فلسطين – مجهزة بطرق الترابط والاتصال المتبادل المادية والاقتصادية ، وبالميليشيات الاقتصادية المحلية التى تزرع للدفاع عنها ، وبالفيالق الدعائية والثقافية التى تكون لتجميل قبائحها.

إنها السلام الإسرائيلى – أو العبرانى كما يقولون – الذى يفرض على المنطقة من خارجها ، والذى هو فى حقيقته متابعة لحروب الغرب والصهيونية على العرب بوسائل أخرى ، ومقايضة لكامل الوطن العربى وحقه فى التنمية الحرة المستقلة المكرسة لصالح الشعوب العربية مقابل بعض التنازلات الجزئية أو الشكلية التى تقدمها إسرائيل للعرب هنا أو هناك عن بعض الحقوق العربية التى اغتصبتها ولاتزال ترتهنها.

إنها ، بعبارة أخرى ، تجميع تحت أشكال جديدة تتناسب و ظروف العصر لعناصر متعددة من الاستعمار الاستيطانى والاستعمار الكولونيالى والاستعمار الجديد، لن تكون له نتيجة سوى المزيد منها استقطاب الثروة والدخل العالى والتكنولوجيا المتقدمة فى جانب إسرائيل والقوى العالمية التى تساندها ، وبوجه خاص الاحتكارات الصهيونية والأمريكية ، والفقر والبطالة وهدر القوى البشرية على جانب الأغلبية العظمى من سكان الوطن العربى .

والمشروع الشرق أوسطى ، من هذه الناحية ، هو عالم - أو نموذج - مصغر على قياس النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى والعسكرى العالمى الذى ينتمى إليه ، تسرى عليه مرتين ذات الآليات التى تحكم ذلك العالم الأكبر : مرة أولى بوصفه تكرارا مصغرا للنموذج الأكبر، ومرة أخرى بوصفه جزءا لايتجزأ منه، ويتعرض فيه العرب بوصفهم الطرف الأضعف بشكل مزدوج للفقر والاستغلال وسد الطرق إلي التنمية الحقيقية الشاملة والدائمة التى يصدرها إليه النموذجان الأصغر والأكبر .

التوابع الحقيقية للسلام العبرانى ومشروعه الشرق أوسطى:

إن من المهم التأكيد على هذه الصورة الكلية دحضا للدعاوى التى تبذر منذ سنوات عن الرخاء القادم مع السلام الشامل المتلازم مع المشروع الشرق أوسطى والمشروط به. ولقد خبرت مصر هذه الدعاوى من حوالى العشرين عاما

عندما بدأ الترويج للسلام المصرى الإسرائيلى. لكن السلام المفروض - مصريا كان أو على النطاق العربى الأكبر - لايأتى أبدا وحده ، وإنما يأتى دائما مصطحبا معه تغييرات عميقة فى البنية الاجتماعية للبلد الذى يفرض عليه سلام القاهرين ، وفى الثقافات التى يروج لها فيه، وفى الإعلام الذى يصب ليل نهار أمام أبصاره وفى أذنيه ، لكن أولاً وقبل شىء فى السياسات الاقتصادية والتنموية التى تعرض عليه أو يستدرج إليها.

خبرت مصر هذا السلام ، وها هى الآن تجتر توابعه التى أتت معه: تراجع لعمليات التصنيع الكبرى مشابه لما حدث فى أعقاب السلام الذى فرض على محمد على ، وزيادة فى الاعتماد على الخارج للحصول على الغذاء ، ودين خارجى مستحكم كلما تحايلت بوسيلة أو بأخرى على التخلص من جانب منه عاد يطبق مرة أخرى على عنقها بأعتى من ذى قبل ، ودون أن يوازيه بأية حال النمو الموعود الناشىء من الاستعانة بالموارد الخارجية ، وعلى العكس - كما تدل على ذلك الأرقام الرسمية الدولية التى أصبحت الآن متداولة فى الصحف اليومية- هناك تراجع منتظم فى معدلات النمو وصل فى السنوات الأخيرة الى الصفر أو ما دون الصفر ، وفى معدلات الادخار القومى والاستثمار والتصدير ، ناهيك عن الاستقطاب المتزايد بين الغنى الفاحش المركز وغير المرتبط بأية مساهمات إنتاجية ذات بال والفقر المدقع الأوسع انتشارا فى كل عام عن ذى

للبطالة العالية ، وخاصة فى المحافظات التى أثقل عليها قانون النمو غير المتكافىء المصاحب لاقتصاد السوق بوطأته ، وكذلك بين الفئات الواسعة المهمشة فى مجتمع لم يعد يعبأ بمشاكلها ، وغير ذلك مما يشكل الخلفية الحقيقية لعمليات العنف والتفسخ المتزايد غير المسبوق التى ضربت أطنابها فى أعماق المجتمع المصرى.

هذه الصورة لن يصلحها أبدا المشروع الشرق أوسطى الذى يأتى – كما رأينا– غير مصحوب بسلام شامل ولاعادل ، وعلى العكس سوف تشتد وطأة هذا المشروع على مصر أكثر من غيرها لأن مصر مستهدفة بوجه خاص بسبب إمكانيات التحدى الكامنة فيها التى فاجأت العالم بها طوال العصر الحديث ، والتى لن يغتفرها لها الغرب (ولا بعض القيادات العربية التقليدية الضالعة معه) لها .

هل تقبل امريكا حقا نمورا عربية نا هضة تتوثب حول " نفطها الغربى " وإسرائيلها؟

إن دعاة المشروع الشرق أوسطى يحاولون تصوير الأمور كما لو كانت لأمريكا مصلحة موضوعية فى تحقيق الاستقرار فى الوطن العربى وهداية مصر وغيرها من البلدان العربية إلى طريق النمو والرخاء ، ويختلقون الأقيسة غير السليمة تاريخيا أو استراتيجيا على النجاح الباهر الذى حققته نمور آسيا

السليمة تاريخيا أو استراتيجيا على النجاح الباهر الذى حققته نمور آسيا الأربعة أو الثمانية "نتيجة" لانفتاحها على الغرب وإطلاقها الحرية للأسواق والاستثمار، دون أن يعنوا بدراسة السياسات التنموية التخطيطية أو التوجيهية التى اتبعتها - ولاتزال - حكومات هذه الدول فى مختلف المجالات .

وهم من جهة أخرى يتناسون ماحدث مثلا للفلبين ذات الروابط الأعمق مع أمريكا والاقتصاد الأكثر حرية ، أو للمكسيك أخيرا بعد انضمامها إلي منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية المكسيكية . فهل يتصور هؤلاء الدعاة ، هل يتصور عاقل أو نصف عاقل ولو لحظة واحدة أن أمريكا يمكن أن يسعدها صعود نمور " أسيويه " عربية جديدة ، فى سوريا ومصر واليمن والعراق مثلا ، تتواثب فى مرح حول إسرائيل ونفطها الحبيبين ؟

والحقيقة أن الغرب يغاير فى سياساته بشكل انتقائى من منطقة لأخرى ومن فترة تاريخية لأخرى وفقا لاستراتيجية كونية يستطيع أن يتعرف معالمها من يهتم بدراسة التاريخ ولايقف عند التصريحات الرسمية التى تبث للدعاية والتخدير . وفى هذه الاستراتيجية الكونية قد يكون عدم الاستقرار وتقويض أسس التنمية الحقيقية المتواصلة هما الطريق المفضل لتحقيق السيطرة والاستغلال فى أقاليم معينة . وتاريخ الولايات المتحدة وعلى مدى أكثر من قرن مع الانقلابات المتعاقبة فى كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا وتفضيلها للنظم

القائمة على الاختلال الجسيم فى التوازن الاجتماعى شاهد حى - بحجم قارة كاملة - على ذلك .

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط من الذى يستطيع أن يقول بصدق وثقة أن إعادة إنتاج تجارب النمور الآسيوية فى البلدان العربية المؤهلة لذلك (على فرض قدرة قيادات هذه البلاد على اتباع السياسات المتكاملة التى تتناسب وهذا الهدف) هى الأقرب إلى حماية مصالح أمريكا النفطية ، كما تراها الدوائر والاحتكارات الحاكمة فيها، وتحقيق أطماع إسرائيل التوسعية وأحلامها الأيديولوجية من الاستراتيجيات التى تطبقها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة لها فى أمريكا اللاتينية أو فى أفريقيا ؟

التناقضات والصراعات الحتمية المترتبة على المشروع الشرق اوسطى:

إن الحقيقة الكبرى التى يتعين استخلاصها من كل ماتقدم ، والتى تكون نقطة البدء الضرورية لأى عمل سياسى - رشيد هى أن المشروع الشرق أوسطى لن يأتى للبلاد العربية باستقرار أو رخاء أو تقدم ، ولكن بالمزيد من الفقر والبطالة والتهميش والسيطرة الأجنبية ، وبالمزيد من التناقضات داخل كل بلد عربى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، وبين الأقاليم أو المحافظات بل وبين الانتماءات العرقية أو الدينية المختلفة حيث يوجد المجال لذلك ، بقدر ما سيفاقم التناقضات بين البلدان العربية الداخلة فى المشروع، وبينها وبين البلدان

العربية الواقفة على أطرافه أو الخارجة عنه. إنه الوصفة المثالية لاحتدام التناقضات العربية العربية على كل المستويات ، لأن ذلك وحده هو الذى يعطى إسرائيل الأمن المطلق الذى تنشده والضمان النهائى لاستكمال السيطرة . ونتائج واتفاقات السلام الثنائية التى تمت حتى الآن مع إسرائيل ، وصيغة مدريد التى تجمع بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات الجماعية وتعزل بينهما فى آن واحد ، ومؤتمر الدار البيضاء الذى مضى ، ومن بعده مؤتمر عمان الذى سيأتى ، كلها شواهد حية على صحة هذا الاستنتاج.

فى مواجهة ذلك كله ، ما العمل إذن ؟

(٥)

النظم العربية الحاكمة جزء من المشكلة لا أداة لحلها

ما إن تدلهم الأمور وتتصاعد الأزمات ويصعب تجاهل الأخطار الماحقة المحدقة. حتى يتفادى العرب : قياداتهم الرسمية وجامعتهم العربية وصحفيوهم ومفكروهم بضرورة جمع الصفوف وتوحيد الكلمة . وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى ابتداع شعارات وأجهزة وآليات جديدة لفض المنازعات العربية وتعزيز التضامن العربى ، مثل ضرورة المصارحة قبل المصالحة ، وتفعيل أجهزة ومواثيق وتنظيمات الجامعة العربية وتفريعاتها ، ووضع ميثاق شرف للعلاقات العربية وإنشاء محكمة عدل عربية ... الخ والمناشدات والنداءات توجه عادة إلى

الحكام العرب ونظمهم، وعلى الأكثر - أيضا - إلى وجهاء القوم وأعيانهم الذين لايملكون وحدهم للأمور حلا ولاعقدا.

وبالنسبة للمشروع الشرق أوسطى تحديدا فقد بذل عدد من أغزر أبناء الأمة العربية علما وأصفاهم سريرة جهودا فكرية مضنية لابتداع الوسائل والسبل المختلفة التى يمكن طرقها لإحياء مختلف صور العمل العربى المشترك فى أشكال جديدة ، وخاصة على المستوى الاقتصادى وحرصوا على أن تكون لمقترحاتهم صبغة عملية غالبة ، وقدرة على التجميع والتوفيق بين المصالح المختلفة باعتبار أن العمل العربى المشترك هو النقيض المناهض لخطط السيطرة والاستغلال التى يقوم عليها المشروع الشرق أوسطى .

ومن الناحية النظرية البحتة لاشك أن تلك هى البدايات السليمة : فعلى المدى الطويل ليس هناك تناقضات بين مختلف بلدان الأمة العربية لايمكن التغلب عليها وإخضاعها للمبدأ الأهم؛ مبدأ التوافق الغلاب فى المصالح القائم على الاعتبارات الجوهرية المعروفة أو التى كانت معروفة حتى وقت قريب لتلاميذ المدارس الصغار : وحدة الإقليم المتصل واللغة والتاريخ والثقافة والتكوين الوجدانى والنضال التحررى المشترك ثم ، أولا وآخرا ، التكامل الفذ فى الموارد الاقتصادية بين مختلف الاقطار وضرورات المواجهة المشتركة لأطماع الطامعين وتحديات البناء والتحديث .

وعلى المدى القريب لاشك أن هناك اختلافات واضحة فى مستويات الدخل والثروة ، واختلافات أعظم خطرا فى مستويات التطور الاقتصادى والثقافى وأشكال التنظيم الاجتماعى والسياسى ، لكن إزاء التوافق الطويل المدى والأصيل فى المصالح ، لا تكوّن هذه أو تلك عقبات يصعب التغلب عليها، ولا هى تجعل من غير الوارد أو العملى ابتداع الصيغ والنظم المختلفة التى تمنع تناقضات المدى القصير من أن تبتلع توافقات المدى الطويل وتقضى عليها، والتى تسعى إلى إزالة المخاوف المشروعة وتعظيم المكاسب لكافة الأطراف من مختلف أشكال العمل العربى الممكنة وفى الحال لا فى المستقبل البعيد .

الأصل إذن هو التكامل والتضامن العربيين ، بكل درجاتهما المتصورة . والطبيعى والمحمود هو الرجوع إلى هذا الأصل الطبيعى والتذكرة به كلما تأزمت المسائل حول العرب، وعلى هذا الأساس قدم الراغبون فى مواجهة الأزمة الحالية عن طريق إحياء أشكال مختلفة للتضامن العربى أفكارا عديدة تبدأ - على سبيل المثال - من الربط المحكم بين إنهاء إجراءات المقاطعة العربية والتقدم الأكيد نحو التسوية الشاملة العادلة ، وإحياء آلية الاتحاد الجمركى العربى ، وتجميع القوى والموارد العربية عن طريق إعطاء مزايا اضافية للاستثمار العربى تغريه على المساهمة الفعالة فى مشروعات التنمية العربية الحقيقية وتطوير دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى والتنسيق بين مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وغير ذلك .

والإشكال بالنسبة لهذه الاقتراحات البناءة هو أولا : أن تطورات الأحداث تسبق بكثير إمكانيات تحقيقها وتنسفها من أساسها ، وعلى سبيل المثال فإن مهرجان الهرولة العربية نحو التطبيع على كل مستوياته المسمى مؤتمر الدار البيضاء قد جعل خطة المواءمة بين إجراءات التطبيع والتقدم الحقيقى نحو السلام غير ذات موضوع ، وثانيا أن هذه الا قتراحات كانت كلها قائمة وحية بأشكال مختلفة وتخدمها مؤسسات نشطة فى مرحلة المد التحررى العربى المشترك ولم يقدر لها رغم ذلك إحداث تغيير ذى بال فى العلاقات العربية/العربية ، ومن المستبعد من ثم أن تلاقى نجاحا مفتقدا فى مرحلة فترة الهوان العربى والتشتت والتبعية التى تمر بها ، والإشكال الثالث أن المشروع الشرق أوسطى يحتوى على آليات مبنية فى داخله ومصممة كجزء أساسى من نسيجه هدفها الأول ، كما بينا من قبل تقويض كل شكل من أشكال التضامن أو التكامل العربى ومنعه قبل حدوثه. والضجة الهائلة التى حدثت لمجرد عقد اجتماع مشترك بين مبارك والأسد وفهد فى الاسكندرية - رغم تقديم كل الاعتذارات والتوضيحات اللازمة بشأنه - ليست بعيدة عن الأذهان . ومن غير المتصور أن يراقب أصحاب المشروع الشرق أوسطى شكلا أو آخر من أشكال التكامل العربى ينمو إلى جواره ويظلون صامتين لايسارعون إلى وأده بمختلف الأسلحة والآليات التى يملكون قيادها .

وباختصار شديد لموضوع كبير وخطير، فإن المشكلة الرئيسية لمشروعات التضامن والتكامل العربى القديم منها والحديث هى أنها إذ تبدأ خطابها بـ " لابد " و" يجب" و"ينبغى " فإنها – بطبيعتها وبالضرورة – توجه هذا الخطاب إلى الحكام العرب، إلى الأنظمة الحاكمة العربية وهؤلاء على الجملة، وخاصة فى أوقات السقوط والتبعية والتفرق ، يخضعون لمنطق آخر مختلف تماما غن منطق دعاة التكامل والتضامن العربى ، ويستمعون إلى أصوات تهمس فى آذانهم "بالرأى" و "النصيحة " لا تتحدث بالضرورة بلسان أو قلب عربى ، ويتصرفون كمسئولين ، لكن بالتأكيد أمام قوى أخرى غير قوى شعوبهم .

التناقضات العربية، الثانوية والعارضة ، تغمى على التناقضات الأصيلة والدائمة مع الصهونية:

والحقيقة أيضا هي أنه رغم التوافق الأصيل فى المصالح القائم على المدى البعيد والممكن والضرورى على المدى القصير بين شعوب البلدان العربية ، فإن الوطن العربى تحكمه تناقضات أخرى حادة ومشتعلة : بين النظم العربية بعضها والبعض ، وبين النظم العربية وشعوبها ، كثيرا ماتفلح – أى هذه التناقضات المبتذلة المشتعلة كنيران الغابات فى مواسم الجفاف – فى التعمية على التناقض الأصيل الوحيد الدائم فى المنطقة وإظهاره كما لو كان تناقضا ثانويا يتراجع إلى الخلف أمام التناقضات العربية الحادة ، ذلك التناقض هو

القائم بين مجمل الشعوب والبلدان العربية من جهة، وبين إسرائيل والصهيونية والقوي الامبريالية الضالعة معهمامن جهة أخرى . وكل تحليل ، أو محاولة للتحرك والعلاج لاتبدأ من هذه الحقيقة الدائمة وتضعها دائما ، هى وتداعياتها ، نصب الأعين عند حساب كل خطوة ، يمكن أن تقود إلى حلول خيالية أو مثالية، لابحكم طبيعتها ، ولكن لأنها منتزعة من السباق التاريخى لها.

(٦)

مرة أخرى: ماالعمل إذن ؟

كل قهر يعطى الحق في مقاومته. مارست الشعوب هذا الحق فى مواجهة المحتل الأجنبى بكل الطرق المتاحة لها، بما في ذلك العنف، منذ آماد طويلة دون أن يشكك أحد في مشروعية المقاومة سوى الغاصب المحتل، ودائما باسم المحافظة على القانون والنظام العام أو مناهضة الإرهاب. وأيدت الأمم المتحدة بقوة هذا الحق، وبألف قرار وقرار كلما عرضت جمعيتها العمومية لمعارك التحرير الكبرى التى شغلت العالم طوال النصف الثانى من هذا القرن، وكرسته العديد من المواثيق الدولية.

القهر الاقتصادى سمة العصر الحديث واساس المشروع الشرق أوسطى:

على أن طبيعة القهر قد تغيرت الآن، وبدلا من القهر المادى المباشر المرتكز على قوات الاحتلال الأجنبى، أصبحت الصيغة الحديثة المعممة للعنف الذى

يمارس على شعوب العالم المستضعفة هى القهر الاقتصادى المرتكز على نمط محدد لتقسيم العمل الدولي، تشرف مراكز النظام الاقتصادى العالمي علي استمراريته، حتى وإن كانت تسمح بين الحين والآخر، أو هنا وهناك، بتطويره وتعديل آلياته أو قد يفرض عليها ذلك، وتستعين للمحافظة عليه باحتكاراتها ومؤسساتها وتنظيماتها الدولية الاقتصادية والمالية، وبأدوات الهيمنة الثقافية والإعلامية التى تسيطر عليها، وبالتحالفات السياسية التى تعقدها مع نظم للحكم وقوى اجتماعية معينة في البلدان المستضعفة ، ثم باستعدادها الدائم للعودة إلي أساليب العنف المادى المباشر ضد من يشق عصا الطاعة لها.

أسس مشروعية مقاومة الشعوب للقهر:

والمرحلة الجديدة والثالثة التى يخوضها الصراع العربى الإسرائيلى الآن ، بعد مرحلتى الوعد بإسرائيل والتمهيد لقيامها، ثم مرحلة تكوين دولة إسرائيل والتمكين في الأرض لها، تتوافق تماما ومرحلة القهر الاقتصادى التى يتسم بها الآن النظام الاقتصادى العالمى، وترتكز على "اتفاقات السلام" غير المتكافئة والمشروع الشرق أوسطى المصاحب لها، المفروضة- بالطرق التى يعرفها الكافة- على الشعوب العربية. ذلك هو أساس حق الشعوب العربية، غير القابل للإلغاء أو التنازل عنه، في مقاومة الهيمنة الإسرائيلية الصهيونية المتمثلة في المشروع الشرق أوسطى. وهو حق يساند مشروعيته أمران:

الأمر الأول هو عجز النظم الحاكمة في البلدان العربية عن مقاومة هذا القهر لأسباب متباينة، ترجع جميعها في نهاية الأمر إلي الطبيعة السلطوية لهذه النظم، بل إنها في بعض الأحوال كانت الأداة المباشرة الواعية أو غير الواعية فى التمكين له. إنها عاجزة بمفردها عن مقاومة القهر، وهى أيضا بحكم تناقضاتها غير العاقلة أكثر عجزا عن مقاومته مجتمعة، بل إن بقاء بعضها في السلطة قد أصبح مرهونا بقبوله والتعاون معه، استرضاء للقوى العالمية التى تقف وراءه.

من هنا فإن الكفاح من أجل الديموقراطية بأوسع معانيها، وبوجه خاص حق كل شعب عربى في اختيار حكامه وتغييرهم وكفالة الحقوق السياسية، واحترام حقوق الإنسان، كل ذلك يصبح جزءا لايتجزأ من الكفاح ضد السيطرة الصهيونية. جزءا . لا نقلل بأية حال من أهميته، لكننا لانتطرق هنا إلي أساليبه وغاياته، باعتبار أن ذلك من صميم عمل الأحزاب السياسية والهيئات الديموقراطية الأخرى التى لانود ولا نستطيع انتزاع مسئولياتها.

الأمر الثاني الذى يسند مشروعية حق الشعوب العربية في مقاومة السيطرة الصهيونية هو أن تلك المقاومة ليست من قبيل المغامرات اليائسة المحكوم عليها بالخسران.

لسنا وحدنا في هذا العالم

إن القوى الدولية العظمى، في أوروبا وآسيا، بعيدا عن أن تكون متوافقة على الخضوع لسلطان أمريكا ومناصرة الصهيونية والتواطؤ على إقامة قوة إقليمية عظمى في قلب الشرق الأوسط(هي إسرائيل) مهمتها الأساسية معاونة أمريكا على الانفراد بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط الذى يمثل شريان الحياة لأوروبا واليابان ، تدرك تماما، كما بينا في موضع آخر، مخاطر هذه المخططات عليها، ولا يمنعها من التمرد الصريح عليها سوي استكانة العرب- أصحاب الحق الأول- لهذه المخططات.

ولو وجدت هذه البلدان قوى شعبية عفية عربية تقاوم بحزم تلك المخططات لأمكن جذبها إلى جانب الحق العربى أو على الأقل تحييد مواقفها من الصراع العربي الصهيونى. وبقدر ماتزداد العلاقات الاقتصادية بين الدول العظمى تأزما ويزداد عجز أمريكا عن الاحتفاظ بوضعها الدولي المتميز وعن المنافسة الاقتصادية مع القوى العظمي الأخرى، فإنها سوف تلجأ على الأرجح إلي توجيه ضربات "تحت الحزام"، مثل استخدام سلاح السيطرة على النفط العربى للضغط على منافسيها، الأمر الذي يؤذن بإمكان انفراج الموقف الدولي لصالح القوى العربية المناهضة للسيطرة الصهيونية.

على أن الظروف الخارجية ليست - على الأكثر - سوى عامل مساعد فى

تحديد مسار صراعات التحرر الوطني والقومي. والعبرة - في المحل الأول - هي بتصميم الشعوب على التحرر وقدرتها علي تعبئة قواها السليمة وحسن استخدامها .

المشروع الشرق أوسطي يوقظ قوى المقاومة الكامنة في الشعوب العربية:

والمشروع الصهيوني ، وعلى الأخص في توجهه الشرق أوسطي، كفيل في حد ذاته بأن يوقظ قوى المقاومة الكامنة في الشعوب العربية، بحكم تناقضه الصارخ مع مصالح طبقاتها وفئاتها المختلفة (فيما عدا أقلية ضئيلة تتوزع بين مختلف الطبقات والفئات يمكن أن تجد لنفسها معاشا أو ثراء في خدمته) وبحكم امتهانه لكل قيمها ومقومات أمنها وكرامتها.

على أن أيا من ذلك لن يحدث بصفة آلية، خصوصا مع تزايد السطوة الإعلامية للقوي المساندة للمشروع. والشرط الضروري للمقاومة الفعالة إذن هو أن تحسن قيادات الأمة السليمة تقدير مواقعها الداخلية والخارجية في كل مرحلة ، وأن تتكافل على الارتفاع بوعي شعوبها إلي إدراك الأسباب الحقيقية للأزمات التي تأخذ بخناقها، والمخاطر التي تتهددها، وسبل المقاومة السلبية والإيجابية الكفيلة بمواجهتها.

وبقدر ماتكتسب هذه السبل من فعالية وتتوافق و روح العصر وطبيعة القهر الجديدة باعتباره- بالدرجة الأولى- قهرا اقتصاديا ، بقدر ما تتدعم مشروعية

المقاومة العربية وتزداد احتمالات نجاحها، وبالمقابل، بقدر ما تتوه المقاومة في الوديان والأخاديد المغلقة المظلمة للأفعال العشوائية أو المظهرية أو الاستفزازية بقدر ما تتخلخل أسس مشروعيتها وتتضاءل احتمالات نجاحها.

بعبارة أخرى صريحة: إن الكفاءة السياسية والتنظيمية والوعي السليم بطبيعة العصر والقدرة على اختيار سبل المقاومة المتلائمة مع العصر الذى نعيشه ونوع التحدي الذي نواجهه هي فى آن أحد أهم مقومات مشروعية مواجهة المشروع الصهيونى الشرق أوسطي والشرط الضرورى لنجاحها. وهناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا الشأن، على مستوى تحديد القوى والفئات الداخلة في جبهة المقاومة، والمبادئ والشعارات الناظمة الفارزة المجمعة لها، وأساليب العمل معها والتعلم منها، وكذلك على المستوى الوطنى في مجموعه ثم على المستوى القومى، مما يحسن أن يترك بيانه لمجال آخر.

الوجه الآخر للمقاومة: بناء مشروع حضارى متكامل يمثل النقيض الكامل للمشروع الشرق اوسطي:

على أن أمرا أخيرا تتعين الإشارة السريعة هنا إليه: إن نجاح المواجهة لا تتوقف فقط على دعوة القوى الشعبية للتحرك بمختلف أشكال المقاومة واستجابتها لهذه الدعوة، ولكن أيضا وبنفس القدر على إيمانها بالبديل الذي يقدم لها ولأبنائها حاضرا ومستقبلا أفضل، وسعيها- حيث يكون ذلك واردا - من أجل تحقيقه.

ومن الطبيعى أن تختلف الأحزاب والقوى السياسية السليمة الفاعلة في هذه الأمة على تصوراتها لهذا البديل. لكننا نتصور- بحكم طبائع الأمور- أنه ينبغى أن يكون النقيض الكامل للمشروع الشرق أوسطى. وأن أحزاب الأمة وقواها السليمة لن تجد صعوبة في التوافق على خطوطه العريضة.

هذه الخطوط العريضة تعنى ، ضمن ماتعني: استقلالية وديموقراطية اتخاذ القرار الوطني ، وكفالة حق الشعب في المعرفة الكاملة، الصادقة والسليمة، غير الموجهة أو المغرضة، للحقائق المتصلة بكل مايمس حقوقه أو مصالحه، وحماية الثقافة الوطنية والقومية بكل مكوناتها، والسهر على ضمان الأمن القومى، واستعادة واستكمال التحرر الاقتصادي الذي يفترض- ضمن مايفترض- السيطرة الوطنية على مصادر وعمليات التكوين الرأسمالي وحمايتها من سطوة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والدولية، والعمل على تكوين قاعدة علمية تكنولوجية لايمكن أن تنشأ إلا استنادا إلي هيكل اقتصادي صناعى متكامل يتميز بالاعتماد المتبادل والترابطات الوثيقة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادى، وتنمية ورعاية القوى البشرية باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته وأهم مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعى والسياسى، وتربية القدرة على تطويع التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات الواقع المحلى والمشاركة في ابتداعها ، والسيطرة على مصادر الغذاء حتى لا نبقى تحت رحمة الأجنبى، واستخدام العلاقات

الاقتصادية الخارجية كقوى مساعدة للتطور الداخلي لا كسيد مسيطر مهمته استنزاف الموارد وتعويق التقدم الحقيقي كما هو الشأن الآن، وتدعيم العلاقات العربية الشعبية السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية على أساس اختيارى دون فرض أواستعلاء من أي جانب وعلي أساس المصالح المتبادلة المتكافئة، وعلى الجملة بناء مشروع حضارى متكامل يستمد جذوره من قيم هذه الأمة وتقاليدها ويكون قادرا في الوقت ذاته علي تمثل خير منجزات العصر والمساهمة فيها وتقويم مسارها، وترجمة ذلك جميعه إلي لغة تتجاوب وحقوق وتطلعات ومفاهيم كافة قوى الأمة السليمة.

(٧)

أيها المواطن:

لقد كان همنا الأول في هذه السطور أن نقدم تصورنا الأولى للأساس الفكري لعملية تاريخية كبرى، دقت ساعتها ونرجو ألا تفوت، هدفها إنقاذ الوطن والأمة من أوضاع الهوان غير المسبوق الذي تردت إليه، وبناء مستقبل أفضل لك ولأولادك وأهلك وجيرانك وناس بلدك يتهدده المشروع الشرق أوسطى بالضياع .

ونحن نتوجه بالخطاب إليك أنت شخصيا، يامن تقرأ الآن هذه الكلمات ، لا أحد غيرك ، فلن يستطيع جارك أو زميلك، أو بعض أهلك، ولن نستطيع نحن، تحمل المسؤلية نيابة عنك: مسؤولية القيادة والفكر والتخطيط والتنظيم ومسئولية العمل.

ونحن نطلب منك حيثما كان موقعك الاجتماعى أو عملك أن تناقشنا وتناقش غيرك وتناقش نفسك فيما نطرحه الآن عليك، وأن تشارك في تقويم ماتراه مختلا منه، واستكمال مانقص، وملأ فراغاته، فالمهمة التى ينتظرها الوطن منا تتطلب جهد كل مواطن: جهده الكامل، لا أقل.

يارجال مصر ونساءها

إن مصر والوطن العربى الأكبر ، كلا منهما يناديكم لإنقاذه من المصير المظلم البائس الذى يرتب له ويساق إليه على أيدى الصهاينة والقوى والاحتكارات العالمية التى تقف وراءهم ، وهما فى حاجة إلى كل واحد منكم : إنها فى حاجة إلى مائة ، إلى ألف ، إلى مائة ألف طلعت حرب ، يرفضون

لن تكون القدس «الاسرائيلية» العاصمة السياسية لوطننا العربى وتل ابيب عاصمته الاقتصادية

ان تصبح القدس «الاسرائيلية» وتل أبيب العاصمتين السياسية والاقتصادية لوطننا وأن تعود اللافتات ذات الأسماء الأجنبية -كما كانت حتى الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن- لكى ترفع على واجهات بنوكنا ومصانعنا الكبرى وكل مرافقنا العامة، ويضيقون علينا فى الرزق ولا يتركون لنا إلا الفتات -فى حاجة إلى رجال أعمال تبنى الوطن لا إلى أصحاب «بزّنس» يخربه ويجرّفه، ويقيمون جسور التعاون والتكامل الحقيقى مع اخوانهم فى مختلف بلدان الوطن العربى دون انتظار لمبادرات حكومات ومؤسسات رسمية خرج الأمر من يدها

بالفعل ولن تفعل شيئا جادا على هذا الطريق، ودون حاجة إلى وساطة الخواجة الصهيونى لكى يقدم رجل الاعمال والبناء العربى إلى زميله العربى ويسيطر عليهما معا وعلى مواردنا ومستقبلنا .

ولن يتكفل بالرد على المشروع الصهيونى الامريكى سوى قوى الأمة السليمة بكل طبقاتها وفئاتها

إنها فى حاجة إلى جهود ملايين الفلاحين والعمال والحرفيين والزراع والمهنيين، افرادا وتجمعات طبقية وفئوية ومهنية، يتراصون جنبا إلى جنب ومع رجال الأعمال الوطنيين على كل مستوى وفى كل مجال، وينهضون للدفاع عن مصالحهم العاجلة التى تباع بالقنطار وبأبخس الأثمان، ولحماية المستقبل الذى يرتهن لأعداء الوطن.

إنها فى حاجة إلى المثقفين الذين لم يغتربوا عن تاريخ بلادهم وقيمها وثقافتها، ولم يفقدوا الثقة فيها وفى مواطنيها وفى أنفسهم، ولم تسحرهم ضلالات الأعداء المتربصين بالوطن وتنظيراتهم وتغش على أبصارهم وضمائرهم، المثقفين الذين يدركون أن واجبهم الأول، بعيدا عن أن يكون فتح الأبواب للأعداء وإهدار مناعات الأمة التى أكتسبها بالثمن الغالى من تاريخها الطويل معهم، هو أن يشاركوا مواطنيهم فى التعرف لى دروس تاريخها، والادراك الواعى لحقيقة العالم المعاصر والقوى التى تحركه لا أن يسوّ قوة لابناء وطنهم بالوجوه والاقنعة المزيفة التى تصنعها مؤسسات الغرب الثقافية وآلات إعلامها، وأن يتعاونوا مع قوى الأمة السليمة على ادراك واقعها الحقيقى، وعلى تبادل خبرات حياتها ونضالها والارتفاع بها إلى مستويات فعالة للعمل

السياسى والكفاحى السليم، وعلى بناء مستقبل آخر واعد غير الذى يخطط فى العواصم الأجنبية لنا: مستقبل نختاره نحن ولا يفرض علينا.

نعم، إن الوطن المهان الجريح فى حاجة إلى كل واحد منا، وإذا لم نلب النداء فى هذه المرحلة الفاصلة، الآن لا غدا، بعقل وحسم وإصرار دءوب، فلا حاضر ولا مستقبل لنا.

